

أ- حول التعارضات بين مختلف أنواع استخدام المياه (مياه الشرب - زراعة - صناعة - سياحة... الخ) وماهي التحديات الرئيسية في سورية فيما يخص موارد المياه وإدارة المياه العادمة التي تؤثر على حقوق الانسان؟

تشارك وزارة الموارد المائية مع الوزارات المستثمرة للمياه مثل وزارة الزراعة والسياحة والصناعة وغيرها على تنسيق الجهود في الاستثمار الأنسب للموارد المائية بين جميع القطاعات وذلك عبر المشاركة في إعداد الخطط الخمسية والخطط السنوية مع كل وزارة. وأن تنفيذ الخطط المعتمدة يؤدي إلى استثمار أمثل للموارد المائية.

وفي مجال المياه العادمة فإن الوزارة تعمل من خلال عدد من اللجان الفنية في دراسة آليات معالجة مياه الصرف الصحي على مستوى المدن الرئيسية والمناطق والقرى لاختيار الحل المناسب لكل منطقة أو مدينة أو قرية وأهم الصعوبات هي التمويل.

ب- أما السؤال حول كيفية وضع الأولويات لمختلف استخدامات المياه في التشريع الوطني وكيف يتم تنفيذ هذه الأولويات عملياً وهل هناك أي تحديات تواجه التنفيذ؟ وإذا كان الجواب نعم يرجى التفصيل حولها وحول الإجراءات المتخذة للتغلب عليها.

تعتبر أولويات استخدام المياه هي مياه الشرب ثم الصناعة والسياحة ثم الزراعة. حيث استطاعت وزارة الموارد المائية تأمين احتياجات مياه الشرب للمواطنين في المدن الرئيسية والبالغة 13 مدينة مركزية إلى نسبة 100% كما استطاعت تأمين احتياجات المواطنين من مياه الشرب في القرى والبلدات إلى نسبة 88% تقريباً ومازال العمل لاستكمال تزويد المواطنين والقرى لتصل إلى نسبة 100%.

أهم الصعوبات هي تأمين السيولة النقدية اللازمة لتمويل المشاريع.

ج- فيما يخص الاستراتيجيات والمنهجيات والآليات التي تعمل بموجبها وزارة المروارد المائية لإدارة مواردها المائية وكيف تضمن تلبية الاحتياجات الأساسية لجميع المواطنين؟ في الجانب التنظيمي والإداري وفي إطار تطوير العمل التنظيمي لقطاع المياه وبتاريخ 2012/6/23 أصدر السيد رئيس الجمهورية مرسوماً تشريعياً يقضي بدمج مؤسسات مياه الشرب والصرف الصحي مع وزارة الري القيمة على الموارد المائية، حيث كان له أثراً إيجابياً كبيراً في تحسين إدارة الموارد المائية.

فنياً: إن الاستراتيجيات والآليات لوزارة الموارد المائية هي الاستمرار بدراسة الموازنات المائية وتحديثها وذلك للأحواض المائية السبعة في سورية والعمل على انجاز المخطط المائي العام للجمهورية العربية السورية.

والعمل المستمر على قطاف مياه الأمطار والمياه السطحية عبر مشاريع السدود والحفائر وتنفيذ عدد كبير من مشاريع استصلاح الأراضي.

وكذلك متابعة نوعية جودة المياه عبر إحداث مخطط مائي عام لنوعية المياه في سورية. كما تعمل الوزارة على دراسة وإعداد الأضابير اللازمة لتنفيذ مشاريع محطات معالجة المياه وذلك لوضع هذه الموارد في الاستثمار بأعلى مردود ممكن.

د- السؤال حول ضمان الشفافية للوصول إلى المعلومات والمشاركة في اتخاذ القرار فيما يخص مياه الشرب والصرف الصحي؟

إن إقرار تنفيذ معظم المشروعات يمر عبر البلديات ومجالس المحافظة ومؤسسات مياه الشرب والصرف الصحي في المدينة المستهدفة وبعض الفعاليات الشعبية في المدينة ويناقش في الوزارة عبر اللجان الفنية المتخصصة ومن ثم يرفع إلى اللجان المختصة في رئاسة مجلس الوزراء لاتخاذ القرار النهائي. إن الشفافية في إقرار المشروعات أمر حتمي ويمارس وفق التسلسل الهرمي للإدارات المعنية.

هـ - السؤال حول وجهة نظرنا حيال انعكاس إدارة الموارد المائية والمياه العادمة في أهداف التنمية المستدامة ما بعد عام 2015؟

إن السياسات المائية المقررة في سورية تعتمد أساساً على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وصولاً لتقديم خدمة مياه الشرب النقية إلى جميع المواطنين وتحقيق أمن غذائي واستمرار الدراسات المائية وتنفيذ المشروعات المائية بهدف رفع مستوى المجتمعات المستهدفة وتحسين استثماراتهم عبر مشاريع تنموية مستدامة.